

التحديات التي يواجهها كل من: القطاع الخاص والجامعات وطبيعة الشراكة المقترحة بينهما للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي

أ.م.د. نغم حسين نعمة /كلية اقتصاديات الأعمال/ جامعة النهرين

المقدمة:

أن تحقيق نهضة شاملة تتأسس على العلم وتقوم على جد واجتهاد العلماء والباحثين ، يتطلب العمل بشكل جماعي كفريق عمل واحد ، لنضع جامعاتنا في مكانتها العلمية اللائقة ، ونباهي الأمم بدولتنا العصرية المتطورة الجديرة بأمجاد أسلافها الأوائل وإنجازاتهم ، والقادرة على تحقيق آمال وطموحات شبابها وأجيالها الجديدة.

وإن ذلك يتطلب شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع في إطار توجهننا الواضح نحو توسيع المشاركة المجتمعية في كافة أنشطتنا التنموية ، ليس فقط في مجال تمويل الأنشطة البحثية والعلمية ، وإنما أيضاً في مجال رسم سياسات البحث العلمي ، وضمان أن تتفق مع اهتمامات المجتمع في كل مرحلة ، فالبحث العلمي لا بد وأن يوجه لخدمة أهداف المجتمع التي صارت في تغير وتطور مستمر.

منهجية البحث:

أولاً- مشكلة البحث: تتمحور مشكلة هذا البحث حول بيان ما اذا كانت الشراكة المجتمعية المثلى بين القطاع الخاص والجامعات يمكن أن تفضي الى مواجهة التحديات وتذليل المشاكل والصعوبات بينهما.

لذلك فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي ستكون بحد ذاتها تحديداً لأبعاد المشكلة ، وهذه التساؤلات هي:

1. ما هي التحديات التي يواجهها كل من: القطاع الخاص والجامعات؟
2. ماذا يحتاج كل من القطاع الخاص والجامعات من بعضهم البعض؟
3. ما هي الشراكة المثلى بين القطاع الخاص والجامعات؟ وما هي أشكال الشراكة بين القطاعات المختلفة والجامعات ؟

ثانياً- أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوعه وكالاتي:

- 1- تعدّ الشراكات حالة من المشاركة والعلاقات في البحوث أو الأعمال ، مما يؤدي إلى تعظيم المردود من الشراكة سواء على المستوى البشري أو المالي أو الفني ، كذلك فإن الشراكة تزيد من تعميق مبدأ المسؤولية الاجتماعية لدى كل الشركاء.
- 2- أن العلاقة التبادلية والتكاملية بين الجامعة والمجتمع تؤكد أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تؤثر وتتأثر في محيطها ، ولم يعد ممكناً أن نجد جامعة ناجحة تعمل بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الانتاجية والقطاع الخاص ، وتدرّك الجامعات مدى الحاجة لتعزيز هذه الشراكة وتنميتها.
- 3- أن التطورات الاقتصادية العالمية تفرض على الجامعات اعتماد استراتيجيات شاملة تفسح المجال للشراكة مع القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في تمويل ودعم البحث العلمي ، وتعتبر الشراكات البحثية والاكاديمية من أهم التحالفات التي تبرمها الجامعات فيما بينها لتحقيق النجاحات البحثية والعلمية.
- 4- أن تسويق منتجات البحوث العلمية والخدمات الاستشارية يمكن أن تلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي ، كما تعد الشراكات المجتمعية آلية فاعلة لمساعدة الجامعات ومراكز البحث العلمي في تمويل نشاطاتها البحثية. وفي اقتصادات الدول النامية (ومنها العراق) يمكن أن تسهم هذه الشراكات في تعميق الخدمات المقدمة للمجتمع وذليل المشاكل التمويلية.

ثالثاً- اهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الاهداف الآتية:

- 1- مناقشة وتحليل التحديات التي يواجهها كل من :القطاع الخاص والجامعات.
- 2- استكشاف ماذا يحتاج كل من القطاع الخاص والجامعات من بعضهم البعض ، وتوضيح الشراكة المثلى بين القطاع الخاص والجامعات.
- 3- طرح أشكال الشراكة بين القطاعات المختلفة والجامعات.

المحور الأول: التحديات التي يواجهها كل من :القطاع الخاص والجامعات

أولاً- تحديات تنظيمية: ومن أهم التحديات التنظيمية والفنية غياب الربط بين الدراسات العليا والقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وعدم وجود قاعدة معلومات عن الدراسات التي يمكن الرجوع إليها ، وكذلك عدم توفر عدد كافٍ من المكتبات الإلكترونية كمرجعية ، علاوة على ذلك ، فإن قصور الوعي بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات ، وتعقّد إجراءات التسجيل المحلي ، وتكلفة التسجيل الدولي أفقد الكثير من البحوث قيمتها (عامر ، 2008: 56).

ولنا أن نتساءل: لماذا تتواضع إنتاجية عضو هيئة التدريس لدينا في مجال البحث العلمي؟ مؤسسات البحث العلمي تلعب دوراً مهماً في تطوير الإنشاءات ، وضمان نجاح التخطيطات الاقتصادية وتصحيحها وتقييمها ، كما تؤدي البحوث إلى حدوث اكتشافات علمية تؤثر في طبيعة فهم الإنسان ونظرته إلى العالم وفي كشف مناطق جديدة من المعلومات والاحتمالات التطبيقية التي تتحول إلى وسائل وأدوات تكنولوجية للإنتاج والمواصلات.. وغيرها.

فالبحث العلمي هو استنباط للمعرفة، وتطوير لمنتج، وضعف مستوى البحث العلمي في القطاع الصناعي أو الاجتماعي.. أو غيره يحول دون تطوير هذه القطاعات والتغلب على مشاكلها ؛ وبالتالي فإنه لا يمكن مع هذا الواقع تطوير تكنولوجيات أو تحسين مستويات هذه القطاعات ولا النهوض بها ولا إنتاج الثروات.

ويلاحظ بعض الباحثين أن سياسات البحث العلمي لا تحدد أهدافاً استراتيجية على المدى القصير ولا المتوسط ولا على المدى الطويل ، ولا تضم البرامج السنوية للجامعات برامج بحوث بالمفهوم العالمي إلا نادراً ، وغالباً ما تكون مشاريع البحوث المنجزة من تلقاء مبادرة فردية أو مجموعات بحث صغيرة.

كما تعاني البلاد العربية نقصاً في الموارد البشرية العاملة في حقل البحث العلمي ؛ فمعدل العلماء الباحثين ضعيف بالنسبة لعدد السكان ، وأقل من المعدلات العالمية التي قد تصل في البلاد المتقدمة إلى (3000) باحث لكل مليون من السكان ، كما أن عزلة العلماء وغياب قنوات الاتصال بينهم تعني غياب البرامج المشتركة والتعاون المثمر ، ويترتب على اختلاف الأنظمة وشتات بنيات البحث صعوبات كبرى في تواصل المراكز فيما بينها وبين الجامعات ؛ مما يؤدي إلى العزلة وإلى التبعية الفعلية للدولة التي استورد منها النظام لأول مرة (عبد اللطيف ، 2008: 78).

ويزداد هذا العائق قوة بفعل قلة وسائل الاتصال بين العلماء والباحثين ، ونقص تبادل المعلومات بسبب الافتقار إلى أنظمة تبادل المعلومات والنشرات المهنية والمجلات ، كما إن التقدم العلمي يزدهر بالاتصال بين العلماء وذوي الاختصاص على جميع الأصعدة الإقليمية والوطنية والدولية ؛ لمقارنة نتائج أبحاثهم ومناقشتها والاطلاع على ما توصل إليه أندادهم. وهذا التقدم يعاق بسبب غياب أنظمة الاتصال بين العلماء ، فلا تتاح لهم فرص إثراء بحوثهم وتنميتها وتعميق الخبرة ، ويضاف إلى هذا العامل قلة فرص التدريب المتاحة لهم ، وغياب حلقات التكوين المستمر ودوراته سواء داخل البلاد أو خارجها. كما أن عزلة الباحث تعني ضعف إمكانية وصوله إلى مصادر المعلومات ، وقلة فرص معرفته لمجهودات غيره أو منجزات النمو العلمي ومستجداته ؛ مما

يؤدي إلى اختزال آفاقهم ، فضلاً عن رداءة تواصلهم مع عموم المواطنين ، وضعف اهتماماتهم بنشر الثقافة العلمية داخل النسيج الاجتماعي (الزبيدي، 2009: 17).

إن القدرة على التواصل مع الآخرين توجد ضمن ما يتصدر مؤهلات الباحث العلمي في عصر الاتصال الذي دخلته البشرية ولا تزال تغوص فيه ، ولا تقتصر مهارات التواصل على إتقان اللغة الأم والتمكن من لغة أجنبية فحسب ، وإنما تمتد إلى تقنيات معالجة النص ومهارات التواصل بصفة عامة.

فالجامعة ليست مجرد مؤسسة للبحث العلمي وإعداد العلماء والتقنيين ، وإنما هي إلى جانب ذلك مؤسسة ثقافية لها دور تثقيفي اجتماعي وطني ، تساهم في بعث العلوم من رقادها وفي تثقيف المواطنين وتنشيطهم وحفزهم على الإبداع والتجديد والتأليف من خلال نشرها للأعمال الأدبية والعلمية ، وتنظيمها للدورات التدريبية ومهرجانات الفنون والثقافة ، ومن خلال اتفاقيات الشراكة التي قد تربطها بهيئات المجتمع المدني ، وفك العزلة عنها وإدماجها في النسيج الاجتماعي يعتبر من أول الأولويات.

لذا ينبغي عند التفكير في تطوير الجامعة والنهوض بالبحث العلمي الالتفات إلى الموارد البشرية الكثيرة كمّاً والقليلة نوعاً ، وضمان الرفع من مستواها بتكوين أساسي شامل يجعل الناس قادرين على التفاعل والتواصل فيما بينهم ، ويزيد من قابليتهم للتعلم ، ويقوي الطلب الاجتماعي على العلم والتكنولوجيا والمعلومات ، ويضمن خلق سوق لترويج المعلومات وضمان استهلاكها ؛ ومما يساهم في تحقيق ذلك: تنظيم المعارض العلمية واللقاءات الدراسية المنفتحة على مكونات المجتمع وهيئاته وطبقاته ، وإحداث قنوات تلفزيونية تعنى ببث البرامج العلمية والأفلام الوثائقية والاستطلاعات ، وتحديث المواقع العلمية العربية على شبكة الإنترنت ، وإقرار برامج ومشاريع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العربية والعالمية ، وبين المؤسسات الإنتاجية.. وغيرها.

ثانياً: تحديات مالية: من الواضح أن البحث العلمي يحتاج إلى صرف مخصصات مالية ، وأن نسبة ما يصرف على نشاط البحث والتطوير مازال محدوداً ، وهذه المعوقات ساهمت بشكل أو بآخر في هجرة العقول العربية إلى الخارج بحثاً عن فرص أفضل في بيئة علمية متقدمة تستطيع تقديم الأفضل ؛ لذلك فإن البحث العلمي يواجه صعوبات مالية تشكل مثالب في عمل إجراء البحوث في عمل الجامعات. كما أن الدعم المادي والمعنوي له الأثر الكبير في تطوير البحوث العلمية ؛ حيث إن الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي بصفة عامة ضئيل جداً إذا ما قورن بما يحدث في الدول المتقدمة ؛ فقد أوضحت الإحصاءات أن تلك الدول تخصص أكثر من

3% من نتاجها الإجمالي للبحوث العلمية ، بينما لم تخصص معظم الدول العربية أكثر من 0.27% (الحسيني ، 2008: 227) .

والعقبات المادية تتمثل في ضعف المخصصات المالية التي تقررها بعض الجامعات كميزانيات للبحث العلمي ، والسبب وراء ذلك أن نتائج البحث العلمي الايجابية ليست منظورة على المدى القريب ، وبالتالي فإن المسؤولين في هذه الدول يعدون الإنفاق على البحث العلمي من قبيل الفاقد الذي لا عائد من ورائه ، هذا أولاً ، وثانياً لأن نتائج البحث العلمي لا توظف في برامج التنمية ، ولا يستفاد منها في تطور الإنتاج المادي ، فيحسب المسؤولون أنه لا جدوى فعلية من البحث العلمي في الأساس ، وأنه من قبيل الترف والإنفاق الزائد ، وأن هناك أولويات للإنفاق أكثر ضرورة وأهمية (العربي ، 2008: 47).

لذا لا بد من أن ترتبط معظم الجامعات بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي تستفيد مباشرة من نتائج البحوث الجامعية الأكاديمية ، لأن هذا التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية والاجتماعية يعزز دور الجامعات في الاستفادة من عمليات التمويل المستمر لأبحاثها العلمية ، كما في اليابان ؛ حيث يعتبر التعاون بين الجامعة وقطاع الصناعة والتجارة من المواضيع الأساسية في التعليم العالي.

ثالثاً: تحديات مجتمعية: أن ثقافة مجتمعنا لم ترق بعد إلى تقدير أهمية البحث العلمي الحقيقية وأن هذه المجتمعات لا تقدم المعلومات الصحيحة ، والبيانات الدقيقة التي تطلب منهم لاستخدامها في هذا الغرض العلمي أو ذاك ، إما خشية من ضياع بعض مصالحهم ، أو حتى لمجرد عدم الانفعال والاهتمام بالموضوع.

أيضاً فإن ضعف التكوين الثقافي والتحصيل العلمي والمعرفي يعتبر من أحد المعوقات الأساسية، فمن الملاحظ أن بعض خريجي الجامعات يفتقرون إلى الثقافة والمعرفة ؛ حيث تقتصر ثقافتهم على بعض المعرفة النظرية والعملية المحدودة في مجال التخصص فقط دون التعمق في جزئياته ، ويجهلون الكثير من المعلومات خارج إطار تخصصهم ، كما يفتقرون إلى المعلومات العامة التي يحتاجها الإنسان في كثير من مجالات الحياة ، وقد يرجع الافتقار إلى الثقافة المعرفية أو ضعفها إلى مشكلة أو ظاهرة عامة في المجتمعات العربية ، وهي قلة أو عدم القراءة ؛ مما يؤدي إلى ضعف التحصيل العلمي والمعرفي، وكذلك قلة الاهتمام والعناية بالجوانب الثقافية عند وضع السياسة والخطط التعليمية والاكتفاء بمجرد تلقين المعلومات والحقائق العلمية ، فقد تحولت العملية التعليمية إلى مجرد آلة لتخريج الطلاب (الربيعي ، 2009).

وهذا بلا شك لا يشجع على بناء مناخ بحثي وتقني ؛ لذلك لا بد من تدريب الطلاب على البحوث قبل المرحلة الجامعية ؛ حيث إن أغلب الأساليب المتبعة تجبر الطالب على مذاكرة الكتاب المقرر ولا تشجع على ارتياد المكتبة للاطلاع العام وكتابة البحوث البسيطة والقصيرة ، بينما نجد ذلك قائماً في المدارس منذ الصغر في الدول المتقدمة حيث يشجع الطالب على ملازمة المكتبة وكتابة البحوث الجزئية مما يجعل الطالب يألف البحث ويتعود عليه ، وعندما يصل إلى المرحلة الجامعية يصبح جزءاً أساسياً من المنهج ؛ مما يساعد على غرس روح البحث العلمي الجاد لدى الطالب القائم على المنهج السليم ، فإذا انتقل إلى الدراسات العليا يكون قد مارس مناهج البحث وتعود على الصبر والأنفة والبحث عن الحقيقة وبذل الجهد والوقت في سبيل الوصول بالبحث إلى المستوى المطلوب بدلاً من ما هو واقع حالياً ؛ حيث إن الطالب الجامعي يذهب إلى المكتبة مكرهاً ، وعندما ينتهي من البحث المفروض عليه يقاطع المكتبة ولا يعود إليها ، وإن عاد فإنما ذلك لقراءة الصحف والمجلات أو مذاكرة المقررات الدراسية.

كذلك ينبغي العناية بمقررات مناهج البحث وتصميم البحوث وإسناد تدريسها إلى الأساتذة أصحاب الخبرات البحثية العالية والتميزة ، وتشجيع الطلاب على كتابة البحوث القصيرة ومتابعة كل طالب في بحثه للتأكد من استيعابه للموضوع ومناقشته للتأكد من قدرته على النقاش والدفاع عن رأيه بالأسلوب الأمثل ، كذلك إشراك الطلبة في بعض المشاريع البحثية لإنجاز جزئيات من مشروع البحث حتى يستفيد الباحث ويستفيد الطلبة تعلم مهارات البحث العلمي ، كما أن نشر البحوث الطلابية الجيدة والتميزة يشجع الطلاب على البحث والاطلاع والإنتاج العلمي ، ولا بد أيضاً أن ترتبط العملية التعليمية بالواقع العملي الملموس (القرارة ، 2009: 39).

فقلة إدراك المجتمع لأهمية البحث وضعف التعاون والمساندة له يجعل الباحث يجد صعوبة كبيرة في التجاوب معه من قبل المبحوثين ، ويحتاج إلى جهد كبير لإقناعهم بالتعاون معه ، وإعطائه البيانات والمعلومات اللازمة للبحث ، فإذا كان المجتمع ينظر إلى الباحث نظرة احترام ويعمل على تبني وقبول الدراسات والبحوث التي تنتجها الجامعات فإن هذا يساعد على مواصلة البحوث العلمية ، فالتقدير الاجتماعي أمر مهم ، فإذا لم يتوفر ذلك تثبط همة الباحث ويقل إنتاجه البحثي والعلمي.

كما أن واقع البحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام ضعيف وغير موجه نحو معالجة مشاكل المجتمع ؛ إذ تعتبر معظم الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس الذين يشكلون حيزاً كبيراً من العاملين في حقل البحث العلمي لغايات استكمال إجراءات الترقية الأكاديمية ؛ وبالتالي فهي لا تسخر لخدمة أغراض تنموية ولا تتواءم مع الخطط التنموية الوطنية.

أما مساهمة طلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي فهي محدودة ومقتصرة على الحصول على الشهادة العليا دون أي آلية للمتابعة أو التفرغ للبحث العلمي حتى من سجل منهم لشهادة الدكتوراه فإن شهادته تكون مرتبطة بالتعيين أو الترقية أو تحسين الوضع المعيشي ، وليست مرتبطة بممارسة البحث العلمي الجاد ، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على مستوى الخريجين في أدائهم البحثي كماً ونوعاً. ويتمثل التحدي الكبير أمام الجامعات في توجيه التعليم إلى مضمار البحث العلمي وربط مجالاته مع مشكلات المجتمع ، والحجة أن الوضع المادي للجامعات لا يساعد في تطوير البحث العلمي أصبحت غير مقنعة ولا مبررة. كما أن القطاع الخاص لا يشارك في تشجيع وتفعيل واستثمار البحث العلمي إلا بنسبة ضئيلة جداً، فلا بد من إيجاد آلية مناسبة من خلال مراكز البحوث بالجامعات والمؤسسات العلمية من أجل تفعيل إسهام القطاع الخاص ؛ حيث إن البحث العلمي التطبيقي لا يمكن أن يزدهر إلا من خلال تفاعل مراكز البحوث مع القطاعين الحكومي والخاص ، واقتناع القطاع الخاص بأهمية مساهمته في البحث العلمي وتمويل مشاريعه لحل المشكلات التنموية ؛ مما يجعل له حضوراً متميزاً في القطاعين العام والخاص (ياقوت ، 2007: 16).

رابعاً : تحديات أخرى:

1 - عدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية يعتبر معوقاً للبحث العلمي ؛ لأن اتصالهم بغيرهم في مجال تخصصهم واهتماماتهم يرفع المستوى المعرفي والعلمي والمهني لديهم ، يعود بالنفع على الجامعة والمجتمع. كذلك قلة طلب الجهات الحكومية استشارات أعضاء هيئة التدريس للاستفادة من خبراتهم واستشاراتهم في حل كثير من المشاكل التي تواجهها يعد أيضاً من المعوقات (خضر ، 2011: 1650).

2- إشغال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الذين يشكلون العمود الفقري لحركة البحث العلمي بالأعباء الأخرى مثل: الأعمال الإدارية التي تستنزف الكثير من جهد ووقت الأستاذ الجامعي ، كما أن العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس يركز على جانب التدريس فقط، ويغفل جانب البحث ؛ حيث توسعت الجامعات في سياسة القبول دون أن يصاحب ذلك بتوسع مماثل في عدد أعضاء هيئة التدريس. مما زاد في عدد ساعات التدريس المفروضة عليهم ولم يعد لديهم متسع من الوقت يسمح لهم بإجراء البحوث العلمية ؛ وذلك لأن زيادة أعباء التدريس وكثرة عدد الطلاب تكون بطبيعة الحال على حساب البحث والإنتاج العلمي فلم يعد لديهم الوقت الكافي للقيام بوظائفهم البحثية والعلمية التي تعتبر عنصراً أساسياً في الرسالة الجامعية (عقيلي ، 2010: 269).

3- عدم موضوعية قرارات بعض المحكمين ، وطول فترة التحكيم للأعمال العلمية ، وعدم تعاون بعض المحكمين مع طلب المجالات العلمية بسرعة إرسال الردود ؛ هذا التأخير يولد إحباطاً شديداً لدى الباحث ، ويضيع كثيراً من وقته في إجراء المراسلات وانتظار الردود ؛ مما يجعله لا يتفرغ ذهنياً ونفسياً للتفكير في موضوع جديد لبحث جديد .

4- صعوبة إجراءات النشر وتعقيدها ، وقلة المجالات والدوريات التي تهتم بنشر البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس .

5- صعوبة الحصول على براءة الاختراع مقارنة بالدول الأخرى ، وكذلك صعوبة تسويق الاختراع ؛ فكم من مخترع عربي وعراقي لديهم براءة اختراع لمنتج مفيد ومهم وفعال لكنه لا يزال مجهولاً ، ولم يتم تصنيعه أو استثماره وتجسيده على أرض الواقع. فليس هناك شركات متخصصة في الخدمات التسويقية تعمل على تنسيق التواصل بين المخترع والمستثمر والتوفيق بينهما ، وتظل الاجتهادات فردية تكلف جهداً ووقتاً كبيراً لا يملكه المخترع في كثير من الأحيان (الحسيني ، 2008: 277).

6- قلة اهتمام الباحثين الأكاديميين بالدور الذي يلعبه البحث العلمي في صياغة خطط التنمية؛ حيث لا يتمشى مع المتغيرات والتحديات الجديدة ، ولا يستجيب بالسرعة المطلوبة لاحتياجات التنمية التي يتطلبها المجتمع.

7- تقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن تطوير أنفسهم ، ومتابعة الجديد في تخصصاتهم ، وانصرافهم إلى مجالات أخرى ذات شهرة ووجاهة اجتماعية ، مما يسبب ابتعادهم عن البحث العلمي والإنتاج الفكري (عقيلي ، 2010: 270).

المحور الثاني- ماذا يحتاج كل من القطاع الخاص والجامعات من بعضهم البعض ، وماهي

الشراكة المثلى بين القطاع الخاص والجامعات:

أ- ماذا تحتاج الجامعات من القطاع الخاص؟ (Reni,2008)

1- التمويل.

2- النفاذ إلى قواعد البيانات الذاتية لمنشآت القطاع الخاص.

3- أن يتيح ويسهل القطاع الخاص للجامعات عملية تدريب الطلاب داخل منشآته في سياق تدريب حقيقي، وليس مجرد اتفاقات لا يستفيد منها الطلاب.

4- عقد اتفاقيات تعاونية تستطيع الجامعات من خلالها الوصول إلى موظفي القطاع الخاص ، ومن جانب آخر تسهيل وصول أعضاء هيئة التدريس ، وخبراء الجامعات إلى الفرص المهنية بالقطاع الخاص.

5- حصول الجامعات على نسبة مرضية من العائد على الاستثمارات الأولية للبحوث والتطوير فيما يخص نقل التكنولوجيا ، والتنمية الاقتصادية المحلية لمنشآت القطاع الخاص.

ب- ما هي المتطلبات الضرورية التي يجب أن تقدمها الجامعات للقطاع الخاص؟
(Alexander,2008)

1- تؤدي الجامعات دوراً رئيساً في إجراء البحوث العلمية بكافة أنواعها ولمختلف الجهات رغبة الاستفادة ، وتقوم الجامعات بذلك في إطار أداء رسالتها التي تعتمد على أبعاد ثلاثة هي :التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

2- كفاءة وجودة الخريجين :لأن أولئك الخريجين هم المخرجات الرئيسة للجامعة المؤثرة في أعمال وجودة الأداء المقدم للقطاع الخاص.

3- تنشيط البيئة الفكرية والإبداعية من خلال:

- المزج بين التعليم والبحث والتطبيقات.
- التقارب مع المرافق الحكومية الأخرى.
- عقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات التي تعالج قضايا المجتمع الساخنة.
- العمل على إتاحة واتساع الخبرات متعددة التخصصات وخاصة المرتبطة بالبعد الإنساني.
- إتاحة التسهيلات، بما فيها الموارد المرتبطة بالحاسب الآلي وتطبيقاته.
- امتلاك روح المبادرة وخاصة في تمويل الفرص والاستفادة من التمويل المتاح للبحث العلمي.
- النفاذ للأفكار الجديدة والتقنيات المبتكرة.
- لعب دور " الوسيط الفاعل " بين الحكومة المركزية والمناطق والمحافظات والقطاع الخاص.
- التغلب على السلبات المعتادة بالجامعات التي من أبرزها البيروقراطية ، وتركيز جهودها على نطاق إقليمي ، واتصاف العمل في الكليات بالجهود الفردية ، والتركيز على المشاريع المنفذة ذاتياً.

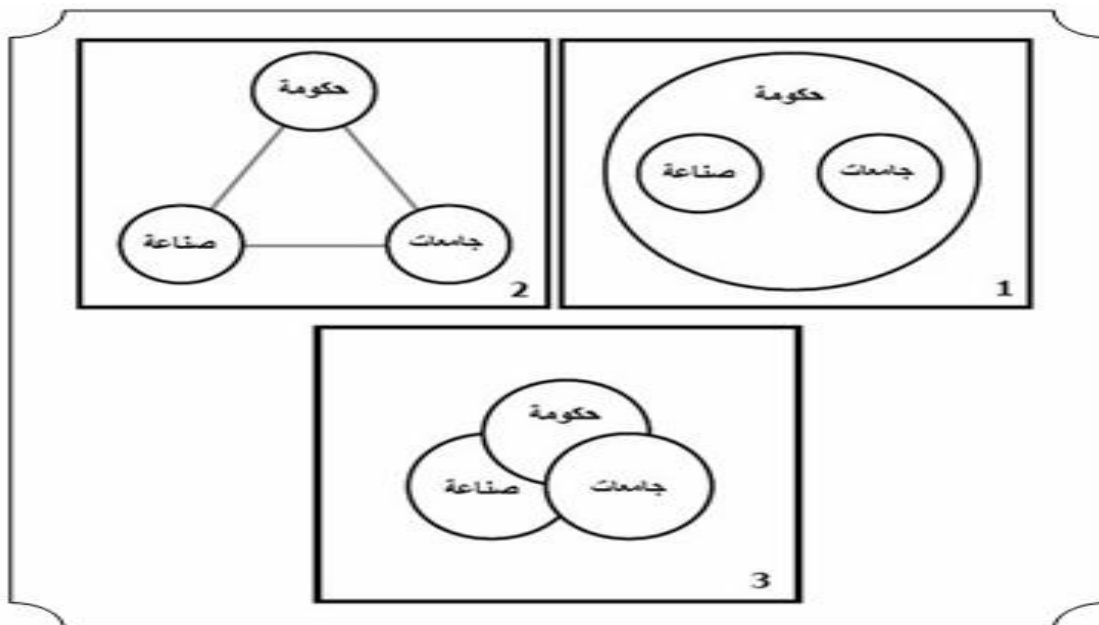
ج- وماهي الشراكة المثلى بين القطاع الخاص والجامعات:- الشراكات وكما ذكرنا مسبقا هي حالة من المشاركة والعلاقة في البحوث أو الأعمال لمدة محددة من الزمن بين طرفين أو أكثر. وتتأثر الجامعات وتؤثر في محيطها ، ولم يعد ممكناً أن تجد جامعة ناجحة تعمل بمعزل عن مؤسسات المجتمع المدني والقطاعات الإنتاجية ، وتترك الجامعات مدى الحاجة لتعزيز هذه الشراكة وتنميتها ، وتبدأ الشراكة الفاعلة بين الجامعات والمجتمع من خلال العملية التعليمية

والتدريبية التي ينتج عنهما إمداد قطاعات المجتمع بالخريجين المؤهلين تأهيلاً علمياً وأكاديمياً متميزاً في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل. وتفرض التطورات الاقتصادية العالمية على الجامعات اعتماد استراتيجيات شاملة تفسح في المجال الشراكة مع القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في تمويل ودعم البحث العلمي والعملية التعليمية، وتعتبر الشراكات الأكاديمية من أهم التحالفات التي تبرمها الجامعات فيما بينها لتحقيق النجاحات العلمية والبحثية في مجالات تتطلب فرق عمل متعددة التخصصات والخبرات؛ مما يحد من الازدواجية البحثية ويسرع تحقيق النتائج المرجوة (عقيلي، 2010: 272).

تتخذ العلاقات بين الجامعات وممولي البحث بصورة رئيسة (الحكومة والصناعة) أشكالاً ونماذج متنوعة كما في الشكل (1). ويظهر النموذج (1) كيانين منفصلين للجامعات والصناعة غير متعاونين، وعلى الأغلب فإن هذا النموذج يكاد يكون غير موجود حالياً. وتوضح الأشكال (1، 2، 3) بعض نماذج للعلاقات بين الأطراف الممولة والمنفذة للبحث والتطوير (Cordis, 2009: 54).

شكل (1)

بعض نماذج للعلاقات بين الأطراف الممولة والمنفذة للبحث والتطوير



Source: (Cordis, 2009:54)

بينما يُظهر النموذج (2) كيانات مستقلة منفصلة عن بعضها، مع وجود علاقات ثنائية للتعاون فيما بينها، ويسود هذا النوع من التعاون بين الجامعات الأمريكية والحكومة الفدرالية وقطاع

الصناعة في الولايات المتحدة وعدد من الدول الصناعية الأخرى. أما النموذج (3) يظهر كيانات متداخلة فيما بينها ، وتوسعت وتحولت العلاقات بين هذه الأطراف من ثنائية الى ثلاثية. وبناءاً على نظرية هذا النموذج تتعمق العلاقات بين الأطراف (الثلاثة) الجامعات ، والصناعة ، والحكومة ومن خلاله تحتل الجامعة موقعاً ريادياً في الشراكة بين القطاع العام والخاص ، وتتغير العلاقات بين الأطراف الثلاثة إلى نظام مرن متداخل ، يأخذ فيه كل طرف دور الطرف الآخر. فالجامعات تدعم وتنمي ثقافة الابتكار ، وترعى استحداث المنشآت الصغيرة في مرافق الحاضنات لديها. والصناعة تدعم المناهج التعليمية والبرامج التدريبية في الجامعات. والحكومة تدعم برنامج المشاريع الصغيرة وتشجع الاستثمارات الناشئة، كما تشجع التعاون البحثي المشترك بين الشركات والجامعات والمختبرات الوطنية ، وخاصة في الأمور التي تتعلق بتحقيق التنافسية الوطنية.

المحور الثالث- أشكال الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات: تصنف أشكال الشراكة بين

القطاع الخاص والجامعات على وفق الآتي: (ياقوت ، 2007: 21-22).

أ (البحوث المدعومة: وهي أكثر الأشكال شيوعاً في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ، وتتم من خلال قيام منشآت القطاع الخاص بتمويل بحوث علمية لحل مشاكل محددة لصالحها أو لصالح المجتمع.

ب) البحوث التعاقدية: البحوث التي تخدم أهداف ومنافع خاصة لمنشآت القطاع الخاص ؛ حيث تسعى للشراكة مع الجامعات لتنفيذ بحوث في أنشطة ومجالات معينة.

ج (الخدمات الاستشارية: حيث تتم إعاره بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل كخبراء أو مستشارين غير متفرغين في المنشآت بما لا يتعارض مع سير العملية التعليمية ، مع وضع الإمكانات العلمية والفنية المتوفرة في الجامعات من مختبرات ومعامل وقواعد بحثية للاستفادة منها لتلبية احتياجات المنشآت وفق أطر وصيغ محددة للتعاون (خضر ، 2011: 1657).

د (التضامن: وهذا الشكل تتضامن فيه مجموعة من المنشآت لدعم بحث علمي يتناول قضية فنية للصالح المشترك لهذه المجموعة من المنشآت، وتقوم بتغطية التمويل للبحث الذي يعهد بتنفيذه لإحدى الجامعات.

هـ) الترخيص: بموجب هذا النوع من الشراكة تحصل المنشأة على حق تجاري في الملكية الفكرية التي

تعود للجامعة مقابل رسوم ترخيص أو نسبة من المبيعات بعد قيام المنشأة بتحويل الفكرة أو الاختراع إلى منتج جديد.

(و) تأسيس الشركات: وهذا النوع من أنواع الشراكة غالباً ما يحدث عند تزايد عنصر المخاطرة لدى المستثمرين ، خصوصاً عندما تكون التقنية الناتجة عن البحوث في مراحلها الأولى ، فتقوم الجامعة بالدخول كشريك مع المستثمرين في تأسيس الشركات لتنفيذ البحث.

ز (التعليم التعاوني: تتعاون المنشآت الاقتصادية مع الجامعات في إنجاز المناهج التعليمية بتدريب الطلاب على متطلبات العمل في المنشآت ؛ حيث يتبادل الطلاب الجامعيون فترات من العمل وفترات من الدراسة وفق منهج منظم ، ويعد هذا المجال فرصة لمعايشة الطلاب لبيئة العمل ، كما أنه يتيح لأرباب العمل ترشيح بعض هؤلاء الطلاب للعمل لديهم بعد التخرج.

ح) المنح والتبرعات المخصصة لاستحداث "كراسي البحث": وهي عبارة عن منح خاصة تخدم أهداف تهم القطاع الخاص والمجتمع ، إلا أنها قد لا تمثل حاجة ملحة للقطاع الخاص بشكل مباشر (المهندس ، 2009: 34).

المحور الرابع- مزايا ومعوقات الشراكة بين القطاعات المختلفة والجامعات:

هناك مزايا عديدة للشراكات البحثية بين الجامعات ممثلة في أسانذتها ، والقطاع الخاص ممثلاً في المؤسسات والشراكات ومن هذه المزايا: (Irena,2007:55-57).

1- إن الشراكة البحثية بين مراكز البحث العلمي في الجامعات والمجتمع تتيح فرصاً عظيمة ومغرية لأعضاء هيئة التدريس من ناحية التطبيق الميداني للبحوث ؛ حيث يوظف المشاركون مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والقضايا التي تكون محور اهتمام الشركاء خارج نطاق أبواب الجامعة.

2- إن التعاون والشراكة تتيح الفرصة كذلك للأساتذة لإعادة تأهيلهم ، وتحسين معرفتهم التي تتم داخل أسوار الجامعة ، وتنتقل بها إلى ميدان العمل الذي يقدم الفرصة للمعرفة والتعليم المعززة لما يتم في الجامعة ، فهناك بعض المناهج والأساليب التي يتبعها الأساتذة ويقومون بتدريسها للطلاب والتي لا تتناسب مع ما مطلوب في سوق العمل ، ومن ثم هناك حاجة إلى إعادة تعلمها وتجديد المعرفة بما يتناسب وميدان العمل.

3- إن الشراكة البحثية بين مراكز البحث العلمي ممثلاً في (الأساتذة) ، وبين المجتمع ممثلاً (بالقطاع الخاص والشركات الكبرى والصغرى) يتيح الفرصة للطرف الثاني من تغيير وتطوير برامج ومشاريعه ومن اتجاهاته وفقاً للمنهجية المتبعة في ضوء هذا التعاون بما يتناسب وحاجة المستفيدين وأهداف هذه المؤسسة والشركات (بشور ، 2009: 77).

4- إن الشراكة المجتمعية البحثية تتيح الفرصة الثمينة لتبادل الخبرات بين الطرفين ، وكذلك من لهم علاقة بهما وهم طلاب الجامعة والمتدربين والمساعدین للباحثين في الطرف الأول ، ومن الموظفين والعمال والمهنيين في الطرف الثاني.

5- إن التعاون والشراكة البحثية بين أساتذة الجامعات على المستوى الفردي أو المؤسسي بين مؤسسات المجتمع المختلفة من شأنها تعزيز وتقوية دخل الجامعة وسمعتها ووظيفتها وانفتاحها على قضايا المجتمع ، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه ، وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات الجامعية وفقاً لسوق العمل وحاجات المجتمع.

6- إن الشراكات الخارجية سواء للأساتذة أو الأفراد أو الجامعات ومراكز البحث العلمي خاصة في الدول النامية مع تلك التي سبقتها في خبرة الشراكات وعقود الشراكة مع المجتمع وقطاعاته المختلفة لاشك أن تؤدي إلى تطور نوعي في إثراء الخبرات ، وما ينتج عنها من مردود علمي واقتصادي وتكنولوجي لهذه الأطراف ؛ حيث يتم تطوير بنية المراكز البحثية ومنهجيتها ، وكذلك العاملين بها والآليات المتبعة لخدمة الجامعة والمجتمع.

7- إن الشراكة والعقود البحثية خاصة على المستوى العلمي تتيح الفرصة لاقتباس الخبرات والمهارات من الطرف الأكثر خبرة إلى الأقل خبرة ، وكذلك تتيح الفرصة لحل المشكلات المستعصية أو التي تحتاج إلى تعاون وتبادل الأفكار والنظريات والخلفيات المختلفة لحلها وتطويرها (عكاشة، 2009:19).

أما معوقات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص فهي:

يواجه التعاون بين القطاع الخاص والجامعات والاستفادة من إمكاناتها العديد من المعوقات منها: غياب آلية محددة للتنسيق بين مراكز البحث والتطوير والقطاعات الإنتاجية ، وهو ما أدى إلى ضعف الترابط والتفاعل بين مُنتج الحلول التقنية الوطنية ومستخدمها ، مما يعد عائقاً أساسياً في تطوير القاعدة البحثية الوطنية.

وبصفة عامة تشير كافة الدلائل في علاقة القطاع الخاص والجامعات إلى وجود فجوة بينهما، يمكن أن نصفها من خلال ثلاثة أبعاد ، هي: معوقات ترتبط بالجامعات ، معوقات ترتبط بالقطاع الخاص ، معوقات عامة (منفيخي ، 2011: 47).

أ- معوقات ترتبط بالجامعات: (عبد اللطيف، 2008: 84)

- اهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية أكثر منها بمشكلات المجتمع المحيط.
- الاعتماد والتركيز على العملية التعليمية بشكل أكبر من العملية التدريبية للخريجين.

- أن الحزم التعليمية تركز على جوانب نظرية وتأصيلية أكثر منها جوانب تطبيقية وعملية تمس الواقع العملي.
 - بطء العملية التطويرية للبرامج والمناهج التي تتبناها الجامعات في كلياتها.
 - تقادم المناهج والبرامج التي تتبناها العديد من الجامعات ، والتي لا تلبي حاجات العصر.
 - انعزالية الجامعات في تطوير كلياتها وبرامجها ، وعدم اهتمامها كثيراً برصد التغيرات والمستجدات التفاعلية مع منشآت القطاع الخاص.
 - عدم وجود برامج وخطط محددة ومنتظمة بمراكز البحوث بالجامعات ، تقوم على أسس علمية للبحث والتطوير في ضوء الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع الخاص.
 - انشغال أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس للطلاب ، وتخصيص نسبة متدنية لا تمثل أكثر من 5% من العبء الوظيفي للأنشطة البحثية.
 - قلة عدد العاملين في مجالات البحث العلمي والتطوير ، وتسرب بعضهم للعمل بوظائف أخرى غير هذه المجالات.
 - عدم توافر المعلومات الكافية عن الإمكانيات المتاحة لدى الجامعات ومراكز البحوث لخدمة المنشآت في مجال البحث والتطوير.
 - غياب التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي ذاتها ؛ مما يؤدي إلى الازدواجية وإهدار الجهد والتكلفة وضعف الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
- ب- معوقات ترتبط بالقطاع الخاص: (عقيلي ، 2010: 276)**
- وجود انطباعات سلبية لدى العديد من منشآت القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة نسبياً عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تطلبه.
 - اهتمام قطاع الأعمال بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تنجز إما حلاً آنياً لمشاكل تقنية تعانيها مؤسساته ، أو تعديلاً بسيطاً للتقنية المستخدمة ، ولا يهتم بإجراء البحوث طويلة المدى التي قد ينتج عنها براءات اختراع ، أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استثمارها في المجالات الإنتاجية.
 - ضعف اهتمام الإدارة العليا في المنشآت بنشاط البحث والتطوير .
 - اعتماد كثير من القطاعات على استيراد التقنية ، وضعف إجراء البحوث لتوطين التقنية.
 - ضعف الوعي والإدراك لدى المنشآت بما سوف يعود عليها من نفع نتيجة للإنفاق على أنشطة البحث والتطوير.

- عدم توافر الإمكانيات البشرية والمادية المرتبطة بالبحث والتطوير في المنشآت للقيام بالتنسيق في هذا الصدد مع الجامعات.
- محدودية الميزانيات التي تخصصها المنشآت لنشاط البحث والتطوير .
- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث من الكثير من المنشآت ؛ حيث تعتبرها من الأسرار الخاصة بأوضاع المنشأة.
- الاعتماد على المعرفة والتقنيات الخارجية ؛ مما أضعف الحافز على الإمكانيات البحثية المحلية.
- ضعف الاهتمام من قبل المنشآت بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير ، وممارسة هذا النشاط بطريقة عشوائية.
- نقص المختبرات والأجهزة العملية الحديثة اللازمة لإجراء البحوث التطبيقية ، وضعف اهتمام المنشآت بتوفيرها أو دعمها.
- ضعف اهتمام كثير من المنشآت بإنشاء وحدات للبحث والتطوير بها ، بحيث تتولى تقدير الاحتياجات من البحوث ، والتنسيق مع المراكز البحثية المناسبة لإنجازها.

ج - معوقات عامة: (خضر ، 2011: 1659)

- عدم وجود قنوات اتصال ثابتة ومعروفة يمكن من خلالها التنسيق والتعاون بين كل من منشآت القطاع الخاص والمراكز البحثية بالجامعات.
- ارتفاع تكلفة إعداد البحوث وما تتطلبه من مواد وآلات.

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

- 1- أن التحول في البحث العلمي من البحث للاستهلاك إلى البحث من أجل الاستثمار ، يتطلب وضع سياسة مناسبة لكل جامعة وفقاً لطبيعتها وتخصصاتها وإمكاناتها البشرية والمادية في مجال تنمية مواردها لمفهوم الجامعة المنتجة.
- 2- أن استثمار النشاطات الإنتاجية في الكليات وفقاً لمفهوم الجامعة المنتجة ، يتطلب منح معاهد ومراكز البحوث والدراسات الاستشارية صلاحيات واسعة في الاتصال بمواقع الإنتاج والتعاقدات البحثية لتسويق أفكارها وخدماتها وأبحاثها في الميدان على المستوى الحكومي والخاص بشتى السبل والوسائل وخاصة وسيلة الاتصال الشخصي.

3- أن ربط مسار الأبحاث العلمية الجامعية بمشكلات واحتياجات المجتمع يتطلب القيام بحملة توعوية إعلامية لإقناع المجتمع والقطاع الخاص بأهمية البحوث العلمية وجدواها ، وإقامة المعارض والمراكز العلمية ، والعمل على إصدار الكتب والمجلات العلمية المتخصصة. فضلاً عن التوسع في عقد المؤتمرات والندوات العلمية ، وحلقات البحث المشتركة ، وإقامة المحاضرات للعلماء والباحثين على مستوى الجامعات ومسؤولي قطاع التنمية في المجتمع ؛ مما يعزز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع التنموية.

4- أن تعزيز التعاون وتنمية روح الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع ، يتطلب عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض قطاعات المجتمع المعنية للإسهام في تمويلها ، والعمل على تطوير تلك البحوث العلمية التطبيقية وتسخيرها لخدمة القطاع الخاص مما يشجعه على المشاركة في تمويلها.

5- أهمية إعادة النظر في تشكيل مجالس عمادات ومعاهد ومراكز البحوث العلمية بالجامعات بحيث تضم في عضويتها ممثلين عن القطاعات الإنتاجية ، وكذلك في اللجان الاستشارية على مستوى الجامعات ، والعمل أيضاً على إنشاء لجان التنسيق بين معاهد البحوث والاستشارات القائمة بالجامعات وتبادل الخبرات في مجال تسويق البحوث والاستشارات الفنية.

6- أن التركيز على إتباع وسائل التسويق الفعالة في تسويق نتائج البحوث العلمية والخدمات الاستشارية مثل : إقامة المعارض التسويقية للمنتجات الجامعية ، وتوفير الإعلام العلمي الجيد عن الإمكانيات الجامعية البحثية والاستشارية ، من شأنه أن يسهم في تفعيل الشراكة المجتمعية وبالتالي تدعيم البحث العلمي.

7- أن تفعيل دور الحكومة في تعزيز وتنمية مصادر تمويل البحث العلمي الجامعي واعتبار الاستثمار فيه من أولويات الاستثمار القومي يتطلب رفع معدل الإنفاق على البحث العلمي من (0.5 %) إلى (2.5 %) من الناتج الوطني. فضلاً عن حث الوزارات والمؤسسات الحكومية على توجيه الدراسات الاستشارية والبحوث التي تحتاجها إلى الجامعات كبيوت خبرة وطنية ومراكز استشارية لها الأولوية في هذا المجال.

ب- التوصيات:

1- تأسيس مركز يُعنى بموضوع الشراكة المجتمعية في الجامعات ، وذلك تماشياً مع سياسة الجامعات في خدمة المجتمع المحلي ورفع كفاءته وقدراته التدريبية ، ويعمل المركز على تحسين

أداء موظفي الجامعة من خلال البرامج التدريبية التي تعقد لهم في مختلف المجالات، كما يهدف إلى:

- تعميق مفهوم الشراكة بين الجامعة والمجتمع .
 - تصميم البرامج التنموية من محاضرات وورش عمل وندوات لدعم التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لأبناء المجتمع.
 - تلبية الحاجة لإجراء الدراسات والبحوث التطبيقية خاصة والمدعومة من الجهات الطالبة لها.
 - تقديم دورات تدريبية وتنقيفية في مجال التنمية البشرية والتطوير الإداري.
- 2- الاهتمام بالجودة والكفاءة في أداء المجتمع الأكاديمي والثقافي والعلمي ، وإتباع أنماط جديدة متطورة من نظم التعليم والبحث العلمي.
- 3- إقامة علاقات شراكة مع الهيئات العلمية والبحثية الدولية لتعزيز قدراتنا على التنمية الذاتية للمجتمع الأكاديمي والبحثي .
- 4- قيام المؤسسات البحثية بإعلام المنظمات ومؤسسات الإنتاج بأنشطتها السنوية.
- 5- تنمية الهيئات التدريسية كما ونوعاً من خلال خطة وطنية لتنمية القوى البشرية العلمية العاملة في الجامعات ومراكز البحوث وتأهيلهم تأهيلاً عالياً.
- 6- إشراك عضو هيئة التدريس والباحث في وضع استراتيجيات وخطط البحوث مع إشراك الجهات المستفيدة مباشرة من نتائج البحث العلمي.

المصادر

أولاً- العربية:

1. بشور ، هيام ، (2009) ، مخرجات البحث العلمي والتطوير الثقافي ومؤشرات الأداء ، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي ، جامعة دمشق/سوريا.
2. الحسيني ، عبد الحسن ، (2008) ، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت-لبنان.

3. خضر ، جميل احمد محمود ، (2011) ، تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية ، المؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي ، جامعة الزرقاء/الأردن.
4. الربيعي ، محمد ، (2009) ، راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق.
5. الزبيدي ، صباح ، (2009) ، دور الجامعة والاستاذ الجامعي في تذليل المعوقات التي تواجه البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العراق وسبل التطوير ، مؤتمر الآفاق البحث العلمي والتطور التكنولوجي في الوطن العربي/سوريا.
6. عامر ، ربيع ، (2008) ، مقترح لتطوير العلاقة بين البحث العلمي بالجامعات ومؤسسات الانتاج ، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
7. عبد اللطيف ، لطيفة ، (2008) ، معوقات البحث العلمي التي تواجه اعضاء هيئة التدريس ، جامعة الملك سعود ، الرياض/السعودية.
8. العربي ، اليسير ، (2008) ، واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية ، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
9. عقيلي ، فاطمة عبد العزيز ، (2010) ، معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي ، جامعة جازان ، الرياض/السعودية.
10. عكاشة ، سعد الدين احمد ، (2009) ، تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنمية التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ تونس.
11. القرارعه ، احمد ، (2009) ، مركز الشراكة المجتمعية ، جامعة الطفيلة التقنية ، السعودية.
12. منفيخي ، محمد ، (2011) ، معوقات البحث العلمي لعضو هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية ، مركز البحوث كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك سعود ، الرياض/السعودية.
13. المهندس ، احمد عبد القادر ، (2009) ، دور القطاع الخاص في دعم الاختراعات الوطنية ، جامعة الملك سعود ، الرياض/السعودية.

14. ياقوت ، محمد مسعد ، (2007) ، القطاع الخاص ودوره في دعم البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً- الأجنبية:

1. Alexander, Grablowitz, Ana Delicado, Patrice Laget. (2007) Business R&D in Europe: Trends In expenditures, researcher numbers and related Policies.jrc, Scientific and Technological Reports.
2. Cordis, (2007) R & D Spending Strategy: The view from Europe's largest and smallest companies. Forum for European–Australian Science and Technology Cooperation.
3. Irena, Szarowsk, (2007). Research and development expenditure and cooperation of public and private sector in R&D in the Czech Republic.
4. Reni, Petkova, (2008), Eurostat methodologies and practice – R&D., Indicators for Monitoring the Creation of European Research Area, October, Belgrade.